**متابعة**

احتضنت قاعة المحاضرات بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة بالرباط، يومه الخميس 18 يناير 2024، محاضرة من إلقاء السيدة غيثة مزور الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وذلك في إطار سلك المحاضرات الوزارية التي انطلقت فعاليتها بالمدرسة المذكورة.

في البداية، ذكرت السيدة الوزيرة بالمرجعيات المؤطرة لورش الإدارة الرقمية ببلادنا والتي تجد سندها في التوجيهات الملكية السامية وفي البرنامج الحكومي 2022-2026 والنموذج التنموي الجديد. بعدها عرضت مجمل الإنجازات والمكتسبات الوطنية التي تم تسجيلها في مجال الإدارة الرقمية، منها توفير 600 خدمة عمومية مختلفة للمواطنين نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

* الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية
* منصة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
* البوابة الوطنية للمحاكم
* منظومة "مسار" للتدبير المدرسي

والهدف من هذه البوابات هو الاستجابة لتطلعات المواطنين والمقاولات، وهي تتميز بتبسيط المساطر الإدارية وتقليص تنقلات المواطنين وآجال حصولهم على الخدمة، كما أنها تعزز الشفافية والثقة بين الإدارة والمرتفق.

ومن جهة أخرى، استعرضت السيدة الوزيرة خطوات دعم تطوير الإدارة الرقمية والتي تمر عبر توفير منصات وتطبيقات مشتركة بين الإدارات قصد تبادل البيانات الرقمية وتصميم مسارات موجهة للمرتفق وفق منهجية التبسيط مع دعم النضج للإدارة عبر وضع آليات لقياس النضج الرقمي ومواكبة الإدارات في تسريع وثيرة الرقمنة.

وفي معرض حديثها على البيانات الرقمية، أوضحت السيدة الوزيرة أنه يتم تطوير منصة رقمية مشتركة للربط البيني، كما يتم تطوير نضج سجلات البيانات ومواكبة النضج الرقمي الشامل للإدارة. كما استعرضت، في مجال تكوين وتطوير كفاءات الموظفين الرقمية، المجهودات المنجزة في برنامج " e-tamkeen" بشراكة مع الوكالة البلجيكية للتنمية وبرنامج "إدارثون"، كما أن الوزارة وفرت، لهذا الغرض، منصة رقمية وطنية للتعليم الإلكتروني وهي " الأكاديمية الرقمية".

وفي ختام مداخلتها، ذكرت الوزيرة بالمجهودات المبذولة في تعزيز الترسانة القانونية للإدارة الرقمية كالتالي:

* القانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية
* القانون رقم 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية
* القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني
* القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين اتجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي

وفي هذا الاتجاه سيتم استكمال النصوص التنظيمية وإصدار المراسيم التطبيقية للقانون الإطار رقم 19-55. كما عرضت الإطار المؤسساتي لقيادة ورش الرقمنة والذي توج بإحداث لجنة وطنية لتنمية الرقمي برئاسة السيد رئيس الحكومة، وإحداث مديرية خاصة بتبسيط المساطر ورقمنة الإدارة بالوزارة، كما تمت مراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية والانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية ووضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية 2030.